



البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31م

المركز الرئيسي: الرياض

هاتف +966 11 874 3000
ص.ب. 3533 الرياض 11481
المملكة العربية السعودية
saib.com.sa



التقرير السنوي للجنة المراجعة عن العام المنتهي في 2022/12/31م

نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة:

تتألف لجنة المراجعة في البنك السعودي للاستثمار من خمسة أعضاء، منهم اثنان غير تنفيذيان من مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من خارج المجلس.

• أعضاء لجنة المراجعة:

➤ خالد بن سالم الرويس	رئيس اللجنة / عضو مجلس إدارة مستقل
➤ محمد بن خميس بامقا	عضو مجلس إدارة مستقل
➤ فايز بن سيد بلال	عضو من خارج مجلس الإدارة
➤ المع بن سعيد آل مطير	عضو من خارج مجلس الإدارة
➤ بدر بن عبد الله المزروع	عضو من خارج مجلس الإدارة

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسية:

- التأكد من فاعلية ودقة الأنظمة المحاسبية والبيانات المالية.
- التوصية للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراجعي الحسابات والموافقة على أتعابهم، والإشراف على مهامهم.
- تسوية أية خلافات بين الإدارة ومراجعي الحسابات بشأن التقارير المالية.
- الموافقة المسبقة على خدمات المراجعة مع مراجعي الحسابات.
- توكيل محام مستقل، وتعيين المحاسبين، أو غيرهم، لتقديم المشورة للجنة، والمساعدة في المراجعة، والاستعانة بهم في التحقيق.
- مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وتقديم المشورة والتوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
- ضمان التواصل الفعال والتنسيق مع لجنة المخاطر لتسهيل تبادل المعلومات، والتغطية الفعالة لجميع المخاطر المحتملة، والمخاطر الناشئة، وإجراء أي تعديلات لازمة لتطوير حوكمة المخاطر في البنك.
- توفير قنوات التواصل ما بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة.
- التوصية على تعيين رئيس المراجعة الداخلية والتوصية لمجلس الإدارة ولجنة الترشيحات وتحديد المكافآت المالية لرئيس المراجعة الداخلية.
- ممارسة الإشراف على الرقابة والتحريات الخاصة عند الضرورة.

مسؤوليات إعداد القوائم المالية:

- مراجعة القضايا والتقارير المحاسبية الهامة، ومراجعة العمليات التقديرية، والمستجدات التنظيمية والمحاسبية، ومعرفة وتقييم أثرها على البيانات المالية.
- مراجعة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، والنظر فيما إذا كانت عادلة، بما يتفق مع المعلومات المتاحة لأعضاء اللجنة، وتوافقها مع المبادئ المحاسبية الصحيحة المتعارف عليها وكذلك مراجعة نتائج المراجعة الخارجية مع الإدارة والمراجعين الخارجيين قبل عرضها جميعاً على مجلس الإدارة وإبداء الآراء واقتراح التوصيات بشأنها.
- التواصل مع الإدارة والمراجعين الخارجيين لمعرفة أية صعوبات قد يواجهونها أثناء عملية المراجعة ومراجعة كافة المراسلات المكتوبة التي تمت ما بين المراجعين الخارجيين والإدارة، كخطاب ملاحظات المراجعين الخارجيين الموجة للإدارة (Management Letter) أو بيان الفروقات التي لم يتم تسويتها.



مسؤوليات الالتزام:

- الاطلاع على البرنامج السنوي للالتزام في البنك.
- الموافقة على التقرير السنوي للالتزام الصادر عن البنك إلى البنك المركزي السعودي.
- استعراض النتائج التي تم التوصل إليها والمدرجة في تقرير تقييم الالتزام بالصيغة التي قدمتها لجنة الالتزام المنبثقة عن الإدارة، وتقديم التوصيات.
- التأكد من اتصال مدونة أخلاقيات العمل لموظفي البنك ومراقبة الالتزام بتلك القواعد.
- مراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والحالات التي تم التعامل معها.
- تقييم برامج الالتزام في البنك ومدى استيفائها للمتطلبات القانونية وفعاليتها بطريقة منتظمة، وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي قصور، والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها.
- مراجعة نتائج تقارير الالتزام الربع سنوية الصادرة من الشركات التابعة، ورفع التوصيات اللازمة بشأنها إلى المجلس.

مسؤوليات مراقبة نظم تقنية المعلومات:

- تحديد الضوابط الرقابية المناسبة للحصول على البيانات المالية الموثوقة من نظام البنك الآلي، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية التي سيتم استعراضها مع الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين:
- 1. طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية والأمنية التي يمارسها البنك على نظم تقنية المعلومات، والكشف عن نقاط ضعفها.
- 2. التوصيات الرئيسية المرفوعة من المراجعين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بنظم وضوابط تقنية المعلومات، وآلية استجابة الإدارة العليا، بما في ذلك وضع جدول زمني للعمل على تطبيق التوصيات الرامية إلى تحديد نقاط الضعف والمخاطر العالية في نظم التحكم، والإشراف على الأنشطة الرئيسية.
- التأكد من فعالية البنك في تطبيق الضوابط الرقابية والأمنية، ومعالجة نقاط الضعف المتعلقة بنظم تقنية المعلومات.
- مراجعة النتائج أو التوصيات الرئيسية الواردة من المراجع الداخلي والخارجي فيما يتعلق بنظم وضوابط تقنية المعلومات.

فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية:

إن الإدارة مسؤولة عن إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه على مستوى البنك، بحيث يتضمن نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والعمليات التي صممت تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. يشمل نطاق التحقق من صحة نظام الرقابة الداخلية للبنك تقييم مدى كفاءة وفعالية النظام لجميع مكونات المنشأة، حيث يتم الإبلاغ عن جميع النتائج المهمة والمادية المتعلقة بالضوابط الداخلية إلى لجنة المراجعة بالبنك، حيث تتابع اللجنة مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية لضمان التقليل من المخاطر المحددة لحماية مصالح البنك.

كما يتم بذل الجهود بشكل متسق ومتكامل في جميع وحدات وإدارات البنك لتحسين بيئة الرقابة على المستوى العام من خلال المراجعة المستمرة وتسهيل الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور قد تطرأ على الرقابة، حيث أوكلت إلى كل وحدة من وحدات البنك وتحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية تصحيح أوجه القصور في الرقابة التي حددها المراجعون الداخليون والخارجيون، وعدد من وحدات الرقابة الأخرى على مستوى البنك.

إضافة إلى ذلك تبنت إدارة البنك الإطار المتكامل للضوابط الداخلية على النحو الموصى به من قبل البنك المركزي السعودي من خلال المبادئ التوجيهية للضوابط الداخلية الصادرة في عام 2013 م، كما تم تصميم النظام الرقابي الداخلي للبنك بشكل يضمن إطلاع مجلس الإدارة على كيفية إدارة المخاطر من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. فبالرغم من ذلك إلا أن أنظمة الرقابة الداخلية مهما بلغت احترافية تصميمها لن تقوم بمنع أو كشف جميع أوجه القصور في الرقابة، كما أن التقييمات الحالية لمدى فاعلية الأنظمة لفترات مستقبلية تخضع لقيود قد تصبح معها ضوابط الرقابة غير ملائمة نتيجة للتغيرات في متطلبات الالتزام بالسياسات والإجراءات.

واستناداً إلى نتائج الاختبارات والتقييمات المستمرة لنظام الرقابة الداخلية التي تمت خلال العام تعتبر الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي ملائم ومناسب ويتم تنفيذه ومراقبته على نحو فعال. ولتعزيز الرقابة تقوم الإدارة بعمل تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلي للبنك.



رأي لجنة المراجعة:

إن الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولة عن التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، والذي يتضمن ضرورة العمل بالسياسات والإجراءات التي وضعتها الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية وحماية موجوداتها. واستناداً إلى التقارير الدورية التي عرضت على لجنة المراجعة خلال العام المالي المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2022م من قبل إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة الالتزام، والمراجعين الخارجيين، وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة مخاطر العمليات، فإنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود أي ثغرات جوهرية في النظام الرقابي للبنك بما قد يؤثر سلباً وبشكل جوهري على سلامة وعدالة القوائم المالية أو سلامة وفعالية كفاءة النظم والضوابط والإجراءات المالية والتشغيلية مع الأخذ بالاعتبار أن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغت جودة وسلامة تصميمه وفعالية تطبيقه، لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.



خالد بن سالم الرويس
رئيس لجنة المراجعة